# توجيهاتُ ابنِ جنِّي للمآخذِ الصَّرفيَّةِ على شِعرِ المتنبِّي في كتاب الفَسْر

**د. أحمد إبراهيم العليوي**

**دكتوراه في الدراسات اللغويَّة (النحو والصرف) – جامعة حمص**

**الملخَّص:**

يوجّه هذا البحث العناية إلى النقود الصـــرفية التي أخذها النقّاد على شـــعر المتنبي، مع الاهتمام بتوجيهات ابن جني ومناقشاته هذه المآخذ في كتابه الفسر. يكشف لنا البحث طرائق ابن جنِّي في حلِّ التعارض القائم بين القانون الصـرفي المطّرد، والحالة المخالفة له في نصـوص أبي الطيِّب. ويتّخذ المنهج الوصـفي التحليلي سـبيلًا للوصـول إلى النتائج. وكان منها أنّ ابن جنّي يسلك في عموم مناقشاته وتوجيهاته اللغويَّة لاستعمالات أبي الطيِّب المتنبِّي سبيل التسامح في رواية كلام العرب، ويبيح له استعمال الضعيف أو القليل أو الشاذ.

**كلمات مفتاحيَّة:** المآخذ الصرفية، توجيه، ابن جني، الفَسْر.

# Ibn Jinni's guidance on the morphological criticisms of Al-Mutanabbi in the book Al-Fasr

**Abstract**:

This research focuses on the financial analysis that critics have applied to al-Mutanabbi's poetry, along with Ibn Jinni's concerns and discussions of these syllogisms In his book al-Fasr. It reveals Ibn Jinni's methods for resolving the apparent contradiction between the established rules of syllogism and instances of deviation from them In Abu al-Tayyib's texts. The research employs a descriptive-analytical approach to arrive at its conclusions .One of them was that Ibn Jinni, in his general discussions and linguistic guidance regarding the usages of Abu al-Tayyib al-Mutanabbi, adopts a path of tolerance in narrating the speech of the Arabs, and permits him to use the weak, the few, or the unusual.

**Keywords**: Morphological references, guidance, Ibn Jinni, alfasr.

.

**أوَّلًا: المقدِّمة:**

يُعدُّ أبو الفتح عثمان بن جنِّي (٣٩٢هـــ) أحد أشهر علماء العربيّة، إذ خلَّف لنا كتبًا تعدُّ اليوم أعمدة علوم العربيَّة وملجأ طلابها، ولعلَّ كتابه "الفَسْـر" من أشــهر هذه الكتب، وفيه تناولَ ابن جنِّي شعرَ أبي الطيِّب المتنبِّي (ت٣54هـــ) بالشرح والتحليل والنقد بمنهجٍ تكامليٍّ، حاول من خلاله تفسير ما غَلقَ من معاني هذا الشِّعر وألفاظه، وإعراب مُشكله، وتقويم ألفاظه عن طريق رؤية أصيلة مصدرُها ثقافته وفهمه وذوقه الخاص. كما تنبُع أهميَّة هذا الشرح من غناه بالقضايا النقديَّة – النحويَّة والصرفيَّة – التي تحتاج إلى وقفة ليست لمجرد العرض والتوصيف، بل تتجاوز ذلك إلى الدراسة والتحليل. وعلى الرغم من اقتدار أبي الطيِّب نحويًّا وصرفيًّا، وتمكّنه من المَلَكة اللغويّة، نجده في غير ما موضع من شعره يخرج عن القاعدة، أو يتجاوز العرف في تصريف المفردات. وقد أخذ النقَّاد عليه مآخذ نحوية وصرفيّة ولغويّة في عددٍ من هذه المواضع، في حين حاول فريقٌ آخرُ دفع هذه المآخذ وإيجاد العذر والمسـوِّغ. من هنا يأتي هذا البحث لتتبُّع تلك المآخذ الصرفيّة، وبيان موقف ابن جنِّي منها وتوجيهه لها في شرحه "الفَسْر".

**– إشكاليّة البحث:**

يأتي هذا البحث لحلِّ **إشـكاليَّة** تتمثّل في السـؤال الرئيس الآتي: ما أهمّ المآخذ الصـرفيّة على شعر المتنبي، وكيف جاءت توجيهات ابن جنّي لها في كتابه الفسر؟

**– أهداف البحث:**

**أمّا الأهداف العلمية** التي يسـعى البحث إلى تحقيقها، فتتمحور حول تتبّع مسـائل النقد الصرفي في كتاب "الفَسْر" وتوجيهات ابن جنّي لها، سواء أكان ابن جنِّي مدافعًا فيها عن المتنبِّي أم مؤاخذًا، وإفرادها بالعرض والمناقشة والتحليل، ومن ثمَّ تقويم جهود ابن جنِّي النقديَّة في الصرف في كتاب الفَسْـر، بالإضـافة إلى أمر مهم يتجلّى في تقديم نموذج عن النقد الصـرفيِّ في مجال الشـعر، الأمر الذي يبيّن أهمية علم الصـرف في مسـاعدة الناقد على الحكم على جودة الكلام وعدمها، ويكشف اتِّحاد المعنى والصرف في النصوص الشعريَّة.

**- أهمية البحث:**

و**أمّا أهميَّة البحث** في هذا الموضوع فتتأتَّى من أهمية دراسة ما دار حول شعر المتنبي من نقد وشرح وتفسير بين خصم ومدافع للاستفادة من الحركة النقديَّة التي دارت حول شعره، ولا سيَّما الاتجاه النقدي الذي اعتنى بالنحو والصرف، لتأسيس فكر نقدي صرفي، يتّكئ على أسس علمية. كما أنَّ للبحث أهميَّة أخرى من جهة توجيه الأنظار إلى النقد الصرفي وأهميّة تسليط الضوء عليه في مباحث خاصة، إذ غالبًا ما يأتي عرضًا ضمن المسائل النحوية، وهذه المسائل الصرفيّة لها ما لها من مكانة تبيّن مرونة العربيّة واتّساعها، ولا غنى للباحثين عن الاطّلاع عليها، وهي غالبًا ما تكون ضمن كتب الشروح والنقد لا ضمن كتب القواعد النحوية والصرفية.

**- الدراسات السابقة:**

يمكن القول إن الدراسات النحوية والصرفية التي قامت حول شروح شعر المتنبي كثيرة، ولكن من أكثرها صلة بموضوع هذا البحث رسالتان جامعيتان: الأولى للباحثة كوكب الريدة، موسومة بعنوان: "**آراء ابن جنِّي النحويَّة من خلال شرحه لديوان المتنبِّي الفَسْر**"، وهي أطروحة قُدمت لنيل درجة الدكتوراه، في جامعة أم درمان، في السودان، سنة 2012م. والرسالة الثانية للباحث محمد خبير الدين، موسومة بعنوان: "**المسائل النحويَّة والتصريفية في شرح ديوان المتنبِّي المسمى بالفَسْر لابن جنِّي**"، وهي أطروحة قُدمت لنيل درجة الدكتوراه، في جامعة الإمام محمد بن سعود، في الرياض، سنة 2002م.

وموضوع هذا البحث يفترق عنهما في أنَّه يضع جهود ابن جنِّي النقديَّة في الصرف تحديدًا في مكانها من الحركة النقديَّة التي قامت حول شعر المتنبِّي، دون أن يُعنى بما جاء في الشرح من مسائل لا تمسُّ المآخذ الصرفيّة على شعر المتنبي التي أخذها عليها النقّاد والشرّاح الآخرون، ولا تلك التي ليس فيها شيء من نقد أو ردٍّ أو مؤاخذة، بالإضافة إلى بيان أهميّة علم الصرف في تبيين المعنى الشعري والدلالة، وهو مالم تبيّنه الدراستان.

**- منهج البحث:**

اعتمد البحث في سبيل تحقيق أهدافه المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ الذي يُعنى بتتبع الظاهرة ووصفها ودراستها كما هي في الواقع، ثمَّ تحليلها للوصول إلى النتائج المرجوّة.

**ثانيًا: العرض والمناقشة:**

**1 – مفهوم النقد الصرفيّ:**

النقد في اللغة «تمييزُ الدراهِم وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا»[1]، وقد اتّخذ في علوم العربيَّة اتجاهاتٍ مختلفةً، تتشارك فيما بينها في تقويم النصوص الأدبيّة من كلِّ جوانبها، فعُرِّف اصطلاحًا بدلالات متعدِّدة تبعًا للغرض والوظيفة المنوطة به، فالنقد الأدبي عُرِّف بأنّه: «دراسة للأعمال الأدبيَّة والفنيَّة، وتحليلها ومقارنتها بأعمال أخرى مشابهة لها، وإخضاعها لمعايير القوة والضَّعف، والجمال والقبح، ومن ثَمَّ الحكم على قيمتها ودرجتها»[2].

وعن النقد الأدبي تفرَّعت اتجاهات مختلفة؛ منها: النقد البلاغي الذي يُعنى بتحليل الصور الفنية، والكشف عن طبيعتها، وإبراز مواطن الجودة والرداءة فيها. والنقد اللغوي الذي يعني «بتشخيص ما في لغة الأدب من أخطاء – كاستخدام ألفاظ العامة – وأوهام، ليرشد إلى ما يقابلها من الصواب»[3]. والناقد للأدب لا يستطيع أن يقومَ بعمله في نقد النصِّ الأدبي على أكمل وجه، من دون أن ينظر إليه من منظور نحوي وصرفي «ليرى مطابقة فقراته بجملها ومفرداتها لقوانين النحو وقواعده»[4]، ولقوانين الصرف وقواعده.

من هنا يمكن لنا أن نعرِّف النقد الصرفي بأنَّه: النقد الذي يُعنى ببنية ألفاظ النص وتصريف مفرداته، فيسعى إلى إظهار ما في كلمات النصِّ المنقود من لحن أو زلل، أو خلل بنيوي، أو مساس بالقاعدة الصرفيّة، أو تجاوز للعرف الشائع في التصريف، فمعياره – إذًا – القاعدة الصرفيَّة، وغايته الدقّة والسلامة اللغويَّة. ومثل هذا الكلام تمامًا ينطبق على النقد النحوي الذي يتناول ألفاظ النص ولكن من خلال تراكيبها، لا من حيث هي ألفاظ مفردة، وعليه فقد جرت العادة –غالبًا– على الحديث عن النقد الصرفي في كمّ النقد النحوي لما بين العلمين من ترابط.

وللنقد النحوي والصرفي نوعان: الأوّل هو النقد «الذي يقع بين النحاة حصرًا، وتنحصر

(1) **لسان العرب:** إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لبنان العرب – بيروت، د.ت، مادة (نقد)، 425/3.

(2) **النقد الأدبي ومذاهبه:** د. محمد مندور، دار نهضة مصر – القاهرة، د ط،1996م، ص17.

(3) **النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري:** د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات وزارة الثقافة والفنون– بغداد، د ط، 1987م، ص8.

(4) **النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري:** سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى – العراق، 2006م، ص8.

موضوعاته في المسائل النحويَّة وكلّ ما يتّصل بتقعيد القواعد وتأصيلها، ولا يمكننا التماسه عند غيرهم»[1]. والثاني هو النقد التطبيقي على النصوص الأدبية «من خلال عرضها على قانون القاعدة النحويَّة والصرفيَّة»[2]، وقد خُصِّص الحديث في هذا البحث عن النقد الصرفي منفردًا عن النحوي، وذلك على وفق المفهوم الثاني.

**2- عناية ابن جنّي بالصرف:**

يمثِّل النظام الصرفيُّ أحد أبرز الحقول التي اعتنى بها ابن جنِّي، وسعى إلى أن يربطه بفاعلية السياق حينًا، وبالنظام النحويِّ حينًا آخر. ويميِّز ابن جنِّي بين النظامين النحويِّ والصرفيِّ، فالنحو يُعنى بمعرفة أحوال الكلم المتنقِّلة، في حين يُعنى الصرف ببنية الكلم الثابتة، وتتأسَّس على ذلك عناية ابن جنِّي بالصرف قبل النحو ارتكازًا إلى مقولة عقلية تُرجع التفكير كلَّه إلى ضرب من الثبات «لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلًا لمعرفة حاله المنتقِّلة»[3].

فالتصريف إنَّما هو لمعرفة أنْفُس الكَلِم الثابتة، والنحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقِّلة، فإذا كان ذلك فمن الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنَّ معرفة ذات الشَّيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقِّلة.

ووجه عناية ابن جنّي بالنظام الصرفيِّ يتمثَّل في أنَّه علم «يحتاج إليه جميعُ أهل العربيَّة أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنَّه ميزان العربيَّة، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاَّ به، وقد يُؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يُوصل إلى ذلك إلاَّ من طريق التصريف، وذلك قولهم: إنَّ المُضارع مِنْ "فَعُلَ" لا يجيء إلاَّ على "يَفْعُلُ" بضمِّ العين، ألاَّ ترى أنَّك لو سمعت إنسانًا يقول: "كرُمَ يكرَمُ بفتح الرَّاء من المُضارع"، لقضيتَ بأنَّه تاركٌ لكلام العرب، سَمعتَهُم يقولون "يكرُمُ" أو لم تسمعهم؛ لأنَّك إذا صحَّ عندك أنّ العين مضمومة من الماضي، قضيتَ بأنّها مضمومة في المضارع أيضًا قياسًا على ما جاء. ولم

(1) المصدر السابق: 9.

(2) المصدر نفسه: 9.

(3) **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني:** أبو الفتح عثمان بن جنِّي، دار إحياء التراث القديم – بيروت، ط1، 1954م: 4/1.

تحتج إلى السماع في هذا ونحوه»[1].

ولقد نهض ابن جنِّي بشرح واحد من أعظم الكتب التي عالجت موضوع التصريف عِلمًا منفردًا منفصلًا عن النحو، وتصدّى للتعليق عليه وشرح مسائله وأبنيته وتركيباته في شكل منظَّم فريد، وهو كتابَ "التصريف" للمازنيِّ (ت 247 هـ)، عَلَم البصرة وشيخ علمائها.

ويذهب إلى أنَّ علم الصرف هو مفتاح معرفة اللغة قياسًا، ولا يُعلم ذلك إلاَّ عن طريق التصريف، ويرى أنَّ الغرض من التصريف أن تقيسَ ما لم يأتِ على ما أتى من كلام العرب، يقول: «والغرضُ في صناعة الإعراب والتصريف إنَّما هو أن يُقاس ما لم يجئ على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يُتَّبع ما عملوه، ولا يُعدل عنه؛ لأنَّه هو المعنيّ المقصود، والسبب الذي له وُضع هذا العلم واختُرِع»[2].

إنَّ النشاط التحليليَّ للدرس النحوي والصرفي عند ابن جنِّي ليس سوى ثمرة من ثمار الثقافة اللغوية التي تمتَّع بها، وكان واحدًا من أعلامها المبرزين، وما تمكَّن ابن جنِّي من تحقيق هذه النتائج إلاَّ لامتلاكه أدوات البحث، وقدرته على التصرُّف بها لخدمة المهمة التي ندب نفسه لها.

وبالعودة إلى كتابه "الفَسْر" يتَّضح لنا أنَّه كان ينظر إلى أبيات أبي الطيِّب المتنبِّي بوصفها موضوعًا للتحليل النحويِّ والصرفي قبل أيِّ شيء، لِمَا يُمكن أن يُشكِل فيها، لذلك نراه يُطيل الحِجَاج، ويعدِّد الأوجه، ويستقصي العِلل، إذ قد يكون التركيب عصيًّا على القواعد، فيلتمس له ما يُمكِّنُ التوفيقَ بينه وبين القواعد الناظمة له، «والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، وتُحالُ فيه المُثُل عن أوضاع صِيغها، لأجله»[3].

وسنستعرض فيما يأتي– وصفًا وتحليلًا – توجيهات ابن جنَّي ومناقشاته الصرفيَّة للمآخذ الصرفية على شعر المتنبي في كتاب الفَسْر.

**3 – المآخذ الصرفية وتوجيهات ابن جني وموقفه منها:**

**<u>– جمع "بوق":</u>**

من المآخذ الصرفية على المتنبي ما ذكره القاضي الجرجاني في وساطته، قال:

(1) المصدر السابق: 2/1.

(2) المصدر نفسه: 242/2.

(3) **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية – بيروت، د ط، د.ت: 188/3.

«وأنكروا قوله: [الطويل]

إذا كـانَ بَعضُ النَّـاسِ سَـــيفًا لِدَولَـةٍ فَفي النَّــاسِ بوقــاتٌ لَهــا وَطُبولُ[1]

فقالوا: إنَّ جمعَ بوق على بوقات خطأ، وإنَّما يُجمع باب فُعْل على أفعال، مثل: قفل وأقفال، وعود وأعْواد، وقد يخرج عنه الى أفعُل؛ مثل بُرْد وأبرُد، فأمّا في أكثر العدد فالباب فُعول؛ نحو جند وجنود، وبُرْد وبُرود، فإن كان من المضـــاعف ففِعال، نحو خُف وخِفاف... وإنما يجمع على فُعلات ما كان على فُعلة؛ نحو رُكبة وركبات، فيكون فيها ثلاثة أوجه: فتح الكاف وضـــمّها وتسـكينها، فأمّا فُعْل وفُعلات فممَّا لا يُعرَف في شـيء من الكلام في صـحيح ولا معتلّ»[2]. وقد ذكر القاضـــي الجرجاني حجج المؤاخذين والمدافعين، ثمَّ عقَّب بقوله «وقد كان لأبي الطيِّب في الصـــحيح مندوحة، وفي المُجمع عليه متَّســـع». قد دفع ابن جني هذا المأخذ عن المتنبي بقوله: «عاب من لا خبرة له بكلام العرب جمعه "بُوْقًا" بالألف والتاء، وقوله هذا جائز غير مَعيب، وقد جاءت له نظائر كثيرة في كلام العرب، قالوا: سبَحْلٌ وسِبَحْلاَتٌ، وسِبَطْرٌ سبَطْراتٌ، وقالوا: حَمَّامٌ وحمَّاماتٌ، وسُرداقٌ وسُرادِقاتٌ»[3]. أمّا أبو الطيب نفسـه فقد قال في معرض الرد على من سـأله عن هذه الكلمة بقوله: «هذا الاسـمُ مولّد لم يُسـمَع واحده إلا هكذا ولا جمعه بغير التاء، وإنما هو مثل حمّام وحمّامات وساباط وساباطات؛ وسائر ما جمَعوه من المذكر بالتاء»[4].

وعليه نجد أن الشاعر استخدم هذا الجمع استخدام الواعي المتمكّن لا استخدام المضطرّ لإقامة الوزن، وقد أيّده ابن جني في استخدامه مؤكّدا أنَّ هذا ممّا سُمعت له نظائر كثيرة في كلام العرب، والسماع حجّة لا تردُّ.

**– إقامة الواحد مقام الجمع:**

وممّا يؤخذ على المتنبي إقامة الواحد مقام الجمع دون لمح نكتة بلاغية، من ذلك قولُه:

(1) **ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي:** تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، د ط، د.ت: 351.

(2) **الوَسَاطة بين المتنبِّي وخصومه:** القاضي الجرجاني (ت392هـــ)، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، 1966م: 443.

(3) **الفسر:** ابن جنِّي، تحقيق د. رضا رجب، صدر عن دار الينابيع – دمشق، ط1، 2004م: 827/2.

(4)الوساطة: 444.

[المتقارب]

أَتــاهُـم بِــأَوسَـــــعَ مِـن أَرضِـــــهِـم طِوالَ السَّـــبيبِ قِصـــارَ العُسُـــبِ[1]

قال المعرّي: «كان ينبغي أن يقول: "طِوالَ السَّبائِبِ"»[2].

أمّا ابن جنّي فقد ذهب عند مناقشته هذا البيت في الفسر وفي مصنّفاته الأخرى أيضًا[3] إلى جواز ذلك، مُستدلًّا بوروده في القرآن الكريم، قال: «... وقال السَّبيب، ولم يَقُل: "الأسِبَّة" ونحوها، واكتفى بالواحد عن الجمع، قال تعالى: {يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا} [غافر:67]، أي أطفالًا»[4].

والراجح أنّ ما جاء به المتنبّي ضرورة شعرية فرضها الوزن، وقد أشار أكثر العلماء إلى أنَّ ذلك يعدُّ ضرورة عند حديثهم عن الضرائر الشعرية[5]، «ونحسب أنَّ القياس الذي وضعه ابن جنّي بين أسلوب الشاعر والقرآن الكريم يفتقد إلى شيء من الدقَّة، فمع أنَّ هذا الكلام مقبول ابتداء، بل إنَّ اتِّباع أسلوب القرآن الكريم، والاحتذاء به في استعمالاته اللغويَّة أمرٌ مطلوب، ويُضيف إلى نصِّ الشاعر تميُّزًا، إلا أنَّه يبقى لاستخدام القرآن الكريم خصوصيَّة لا تسمح بأن يُقاس عليه أيُّ نصٍّ شعري، بمعنى أنَّ القرآن الكريم حين يُقيم الواحد مقام الجمع، فإنَّه لا يفعل ذلك من أجل إقامة وزن أو قافية؛ لأنَّه لا يتقيَّد بهما أصلًا، وإنَّما لأسرار بلاغيَّة وجماليَّة، تخدم المعنى، وتحقِّق المراد»[6]. أمَّا النصُّ الشعري فلا يكفي أن يُقال أنَّه فعل ذلك لاحتذاء أسلوب القرآن الكريم واستخدامه، وأن يُستدل بذلك على أنَّ ما فعله ليس ضرورةً؛ لأنَّ الشاعر فيه مقيَّد

(1) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 433. السَّبيب: شعر الناصية والعرف والذنب، العُسب: منبت الذنب.

(2) **اللامع العزيزي**: أبو العلاء المعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية –الرياض، ط1: 107/1.

(3) ينظر: الخصائص: 182/2، **والمُحتَسب**: ابن جنِّي، تحقيق علي النجدي ناصيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، بلا ط، 1994م، 87/2.

(4) الفسر: 346/1.

(5) من هؤلاء سيبويه وابن عصفور. ينظر: الكتاب 209/1، و**ضرائر الشعر**: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس– القاهرة، ط1، 1980م: 251.

(6) ينظر: **البحث البلاغي والنقدي في كتاب المآخذ على شراح ديوان المتنبِّي لابن معقل الأزدي**: عبدالعزيز بن صالح العمار، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، 1433هـ، ص352.

بالوزن والقافية، ولذا فهو مُتَّهم في المقام الأول بأنَّه يعدل عن الاستعمال اللغوي المعهود للمحافظة على الإيقاع، ولذا كان على ابن جنِّي – كونه لم يرَ في الأمر ضرورة – أن يبحث عن أسرار بلاغيَّة، ولمحات بيانيَّة، تضيف إلى المعنى مبالغة أو جماليَّات، على نحو يُسوِّغ للشاعر هذا العدول، ويشفع له أمام المتلقي[1]، ولكون ابن جنِّي لم يبيّن شيئًا من ذلك، فإنَّنا نميل إلى أنَّ الأمر لا يعدو عن أن يكون عدولًا عن لفظة مستحقَّة يفرضها السياق إلى غيرها، لإقامة الوزن.

**– جمع "فريصة":**

أخذ الحاتمي على المتنبِّي جمع (فريصة) على (فريص) في قوله: [الكامل]

أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الهِزَبرِ خِضابُهُ مَوتٌ فَريصُ المَوتِ مِنهُ تُرعَدُ[2]

فذهب إلى أنَّ المتنبي لم يستخدم الوجه الأمثل في جمعه، فقال: «فجعلت للموت فريصاً، وهي جمع فريصة، والوجه أن تجمع فريصة على فرائص"[3]. وربما ما دفع الحاتمي إلى هذا الكلام هو القياس، إلّا أنَّ السماع أقوى وأعلى ولا سيّما إن ورد عن ثبت ثقة، قال الأصمعي: «الفريصة هِيَ اللحمة الَّتِي تكون بَين الْكَتف وَالْجنب الَّتِي لَا تزَال ترْعد من الدَّابَّة وَجَمعهَا: فرائص وفريص»[4]. وهذا ما ذكره ابن جنِّي في شرحه البيت، فقال: «الفريص جمع فريصة»[5] فهذا ثابت في كلام العرب لا يحتاج نقاشًا ولا جدالًا. وفي هذا الانتقاد تحامل على المتنبّي من الحاتمي، لأنَّ كلَّ ما فعله المتنبي بزعمه أنَّه لم يستخدم الأقيَسَ في اللغة، والسماع حجّة لا تُدفع.

(1) ينظر: **شعر المتنبِّي بين ابن جنِّي والمعري – دراسة نقدية مقارنة:** محمد الشعير، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، جامعة حمص – سوريا، 2017م، ص 176.

(2) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 43. الهزبر: الشديد، الفريص: جمع فريصة، وهي لحمة عند الكتف تضطرب عند الخوف.

(3) **الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيِّب وساقط شعره:** أبو علي الحاتمي، تحقيق محمد يوسف نجم، منشورات دار صادر – بيروت، د ط، 1965م، ص42.

(4) **غريب الحديث:** أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، 19/3.
**الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م**ص42.

(5) الفسر: 904/1.

**- جمع "أرض":**

ومن المآخذ أيضًا ما ذكروه من جمع أرض على أروض، إذ ذهبوا إلى أنَّه أغرَبَ في هذا الجمع[1]، يقول المتنبِّي: [الوافر]

أُروضُ النَّاسِ مِن تُربٍ وَخَوفٍ وَأَرضُ أَبي شُجاعٍ مِن أَمانِ[2]

نقل سيبويه عن الخليل أنَّ العرب لا تجمع (الأرض) جمع تكسير، بل يجمعونها على أرضات وأرضين[3]. وقد دفع ابن جنِّي الخطأ عن المتنبِّي، فقال: «"أُرُوْضٌ" جمع أرضٍ، أقول ذلك من طريق القياس، مثل كَعب وكُعوب، فأمَّا من طريق السماع فلم أَرِ فيها»[4]. فابن جنِّي هنا يفتح باب القياس واسعًا، ولا يرى غضاضة في استخدام المتنبي، وإن لم يُسمع.

**- تثنية "الرماح" على "الرماحان":**

ذكر الجرجاني أنّهُ أُنكِرَ على المتنبّي تثنية "الرماح" جمع "رمح"[5]، كما في قوله: [الطويل]

مَضى بَعدَما التَفَّ الرِّماحانِ ساعَةً كَما يَتَلَقَّى الهُدْبُ في الرقدَةِ الهُدبا[6]

وقد حمل ابن جني هذه التثنية على المعنى لا اللفظ، والحمل على المعنى شائع كثير في كلام العرب. قال: «أراد رماح هؤلاء ورماح هؤلاء، فثنَّى، ذهب إلى الجمعين، كما قال أبو النجم: "بَينَ رِماحَي مالِكٍ وَنَهشَلِ"»[7]. وذكر القاضي الجرجاني تعليلًا لطيفًا لِما جاء به المتنبي؛ إذ قال: «وأكثر ما على أبي الطيب أن يتبع أبا النّجم وأضرابه من شعراء العرب، فهم القدوة وبهم الائتمام، وفيهم الأُسوة».[8]

(1) يُنظر: **أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه**، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية – القاهرة، ص: 79.

(2) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 559.

(3) **الكتاب**: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب– بيروت، ط3، 1983م: 599/3.

(4) الفسر: 735/3.

(5) ينظر: الوساطة: 449.

(6) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي 320.

(7) الفسر: 203/1.

(8) الوساطة: 450.

وعلى هذا فلا يؤخذ على المتنبي استعماله هنا، وإنّما هو سائر على سنن العرب في كلامها.

**– استعمال "ترتع" بالإفراد، بدلًا من "ترتعان":**

وذلك في قول المتنبِّي: [الطويل]

حَشايَ عَلى جَمرٍ ذَكِيٍّ مِنَ الهَوى وَعَينايَ في رَوضٍ مِنَ الحُسنِ تَرتَعُ[1]

أخذ النقاد على المتنبي قوله "ترتع" بالإفراد، والوجه أن يثنّي فيقول "ترتعان"، فيوافق الفعل فاعله (المبتدأ والخبر= عينان ترتعان)، ويكون الكلام أصوب[2]، وقد علَّل ابن جني هذا العدول من الشاعر بقوله: «لم يقل: ترتعان؛ لأنَّه لا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى، فاجتزأ بضمير الواحدة، ومثله كثير»[3].

فابن جنِّي بذلك لم يدفع الخطأ عن المتنبِّي فحسب، بل نبَّه إلى جانب بلاغيٍّ لطيف عمد إليه الشاعر من خلال هذا الاستخدام، وهو عدم صدور الفعل عن عين دون الأخرى.

**– فكّ التضعيف في "حالل":**

كما في بيت أبي الطيِّب: [الطويل]

وَلا يُبرَمُ الأَمرُ الَّذي هُوَ حَالِلٌ وَلا يُحلَلُ الأَمرُ الَّذي هُوَ مُبرِمُ[4]

فقد أثار هذا البيت حفيظة كثيرٍ من النقاد، إذ لا يجيزون فك تضعيف الثلاثي ونقله إلى اسم الفاعل[5]، فعابوا على الشاعر فكّ التضعيف في "حَالِل"، أمَّا ابن جنِّي فقد اعتذر للشاعر،

(1) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 22.

(2) **الإبانة عن سرقات المتنبِّي:** أبو سعد العميدي، تحقيق إبراهيم البساطي، دار المعارف – القاهرة، د ط، 1969م: 52.

(3) الفسر: 353/2.

(4) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 104.

(5) ينظر: **المنصف في السارق والمسروق منه:** ابن وكيع التنيسي، تحقيق د. محمد عزام، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات – الرياض، ط1، 1429هـ: 542. **والمآخذ على شرَّاح ديوان المتنبِّي:** ابن معقل الأزدي المهلبي، تحقيق د. عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض،

وسوّغ له هذا الانحراف على أنَّه «أظهر التضعيف ضرورة»[1]، واستدلّ له بنصوص من الشعر القديم.

ووافق المعري ابن جنِّي في ذلك، فكشف أنَّ ما وقع به الشاعر ليس عيبًا؛ وإنَّما هو جائز في ضرورة الشعر، والطريف في الأمر أنَّه رأى أنَّ الشاعر قادر على اجتناب ذلك، والتعويض بما هو أجمل وأكمل، وإنَّما فعل ذلك ليُعلم خصومه أنَّه عالم بالضرورات، قال: «بعض الناس يُعيب عليه "حالل"، لأنَّه أظهر التضعيف، وتلك ضرورة، ولو وضع مكانها "ناقضًا" لسلم من الضرورة، ويجوز أن يكون الشاعر فعل ذلك ليُنكر عليه فيُعلِمَهم أنَّه عالم بالضرورات»[2].

وما نحسبه أنَّ النقاد لم يأخذوا على الشاعر هذا الأمر لِجَهلهم بكونه يندرج ضِمن ضرائر الشعر الجائزة له، إنَّما عابوا عليه ذلك لأنَّه – من وجهة نظرهم – بمندوحة عنه؛ فكون أنَّه لم يرتكب هذه المخالفة لإقامة الوزن، وأنَّه كان بإمكانه أن يتجنَّب ذلك بطريقة تجعل النصَّ سالمًا، فليس في الأمر مسوغ لارتكابه الضرورة. وما نراه أن شاعرًا بحجم أبي الطيِّب ما كان ليصعب عليه استبدال كلمة أخرى تنتمي إلى الحقل الدلالي للفظة "حالِلٌ" بهذه الكلمة، إلّا أن الظاهر أن الشاعر فضَّل هذه الكلمة على ما فيها من ضرورة لأغراض بلاغيَّة تخدم المعنى أو الموقف الذي أراد.

وأمَّا ما ذهب إليه المعرّي في أنَّ الشاعر ربما أراد من ذلك إظهار مقدرته، والتباهي بمعرفة ما تجيزه اللغة، فهذا – إن صحَّ – فيه ما يُحسب على الشاعر وليس له؛ «فعيار الاقتدار اللغوي هو سلامة لغة الشاعر، مع تخيّر الألفاظ الحسنة وإحكام نظمها، وليس تخيّر الشاذ في اللغة والنظم عليه»[3].

**– اشتقاق سُداس:**

ذكر القاضي الجرجاني أنَّه أُخِذَ على المتنبي اشتقاق "فُعال" في غير ما سُمع عن العرب

---

ط2، 2003م، 273/1، و**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط1، 1965م: 316/1.

(1) الفسر 521/3.

(2) اللامع: 1269/3.

(3) **النقد العربي القديم (1) قضايا وأعلام**: د. أحمد دهمان، منشورات جامعة البعث – سوريا، ط3، 2007م، ص23.

في باب العدد[1]، في قوله: [الوافر]

أُحـادٌ أَم سُـــداسٌ فـي أُحـادِ لُيَيْلَتُنـا المَنوطَـةُ بِـالتَّنـادِ؟[2]

وذهب ابن جنِّي إلى أنَّ هذا العدول مرويّ عن العرب، قال: «المشهور عنهم أنَّ هذا البناء لا يُتجاوز به الأربعة، نحو أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع، ورأيت أبا حاتم قد حكى في كتاب الإبل أنَّه يُقال: أحاد إلى عُشار... وقد حكى أبو عمرو الشيباني كذلك إلى العشرة، نحو مَثْسَعٍ ومَعْشَرٍ، ومن الأول قول الكميت:

فَلَمْ يَسْتَرِيْثُوكَ حَتَّى رَمَيـ ـتَ فوقَ الرِّجالِ خِصَالًا عُشارا

وقد قال أبو النجم أيضًا: "فوقَ الخماسي قليلًا يفضُلُه"»[3].

وفي كلام الصرفيين واللغويين يقولون (خماسي وسداسي وسباعيّ)، وكلها منسوبة إلى الأعداد المعدولة (خُماس وسُداس وسُباع...)، فلا غضاضة في كلام المتنبي في بيته، وهو شاعر.

**– تذكير الفعل "فتشابها" والمقتضى التأنيث:**

وذلك في قول المتنبِّي: [الكامل]

مَثَّلتِ عَينَكِ في حَشَايَ جِراحَةً فَتَشَابَهـا كِلتـاهُمـا نَجلاءُ[4]

(1) ينظر: الوساطة: 99. و**شرح ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي:** أبو الحسن الواحدي، تحقيق فريدريك دتريصي، برلين، ط1، 1861م: 137، و**التبيان في شرح ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي:** المنسوب خطأ للعكبري، تحقيق مصطفى السقا – إبراهيم الأبياري – عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1956م: 353/1.

(2) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 76.

(3) الفسر: 936/1–937. وينظر: **ديوان الكميت:** تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر – بيروت، ط1، 2000م، 191/1. و**ديوان أبي النجم العجلي:** صنعه وشرحه علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض – الرياض، د ط، 1981م: 192

(4) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 144.

قال ابن وكيع: «كان يجب أن يقول: فتشابهتا»[1].

فقوله: "فَتَشابَهَا" فعل ماض مسند إلى ألف الاثنين العائدة إلى كلمتين مؤنثتين هما: العين والجراح، وعليه فالواجب إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل، بأن يقول "فتشابهتا"؛ لأنَّ تاء التأنيث الساكنة تلزم «الفعل الماضي في موضعين: أحدهما: أن يُسند الفعل إلى ضمير مؤنَّث متَّصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: "هند قامت والشمس طلعت"، ولا تقول: "قام وطلع"... والثاني: أن يكون الفاعل ظاهرًا حقيقي التأنيث»[2].

وعلى ذلك ذهب ابن وكيع إلى أنَّ المتنبِّي قد أخطأ خطأً ظاهرًا في إسقاطه تاء التأنيث، وهنا تدخَّل ابن جنِّي ليفسّر الأمر لنا بأنَّ الشاعر حمل اللفظ على المعنى، قال: «قوله: "فتشابها"، ولم يقل "فتشابهتا" حملَه على المعنى، فكأنَّه قال: فتشابه المذكوران أو الشيئان، أو ذهب بالعين إلى العضو، وبالجراحة إلى الجرح»[3]، وليقوي ابن جنِّي موقف الشاعر وليعضد تأويله ذكر أنَّ ذلك حاصل في الشعر القديم، وكثيرٌ في كلام العرب، فتابع كلامه قائلًا: «... كما قال زياد الأعجم:

إنَّ السَّماحة والمروءَةَ ضُمِّنا قَبْرًا بمرو على الطَّريق الواضحِ

قيل فيه: أنَّه ذهب بالسماحة إلى السخاء؛ وبالمروءة إلى الكرم، وهذا شيء فاشٍ في كلامهم»[4].

ونقل عن ابن جنِّي هذا التأويل كثيرٌ من الشُّراح[5]. وعلى هذا فإنّ الاسم قد يكون مذكّرًا فيُحكم له بحكم المؤنّث بدلًا من تذكيره، أو يكون مؤنّثًا فيحكم له بحكم المذكّر بدلًا من تأنيثه، حملًا على المعنى.

(1) المنصف في السارق والمسروق منه: 574.

(2) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: بهاء الدين بن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط16، دار الفكر – بيروت، 1974م: 88/2.

(3) الفسر: 76/1.

(4) الفسر: 76/1. وينظر: **ديوان زياد الأعجم**: تحقيق يوسف بكار، دار المسيرة، ط1، 1983م: 54.

(5) ينظر: **الفتح على أبي الفتح**: ابن فُورَّجة البروجردي، تحقيق عبد الكريم الدُّجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد، ط1، 1987م، ص46. وشرح الواحدي: 18. والتبيان: 14/1. ومعجز أحمد: 25/1.

**– تذكير "مدفوع" والمقتضى التأنيث:**

أخذت مجموعة من النقاد على المتنبي تذكير كلمة (مدفوع) [1] في قوله: [الرمل]

لَيسَ بِالمُنكَرِ إِن بَرَّزتَ سَبقًا  غَيرُ مَدفوعٍ عَنِ السَّبقِ العِرابُ[2]

وقد ذهب ابن جني إلى أنَّ إقامة الوزن هي ما اضطرت المتنبي إلى التذكير، قال: «كان الوجه أن يقول: "غير مدفوعة"، لأنَّ التقدير: العِرابُ غير مدفوعة عن السَّبق، كما تقول: "هند غير مضروبة"، ولكنَّه ذكَّر ضرورة»[3]. والضرورة الشعرية لا يؤاخذ عليها الشاعر، ولا سيما إن لم يكن له مندوحة عنها.

**– إثبات هاء السكت وحذفها:**

ناقش ابن جنّي هذه المسألة في المُنصف[4]، والتصريف الملوكي[5]، والفَسْر[6]، وسرّ صناعة الإعراب[7]، والخصائص[8].

وقد ردَّ النحاة قول المتنبي: [البسيط]

واحَرَّ قَلبـاهُ مِمَّن قَلبُـهُ شَـبِمُ  وَمَن بِجِسمي وَحالي عِندَهُ سَقَمُ[9]

لأنَّه أَثْبَتَ هاءَ السكت وحرّكها، وحقها في الوصل أن تُحذف فلا تُوجَد لا ساكنةً، ولا متحرّكة. وإلى هذا ذهب أبو الفتح أيضًا، وقال: «... كان ينشده بكسر "الهاء" وضمِّها، وهذا لا يعرفه

(1) ينظر: التبيان: 135/1، و**معجز أحمد – شرح ديوان المتنبِّي**: المنسوب خطأ للمعري، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف – مصر، ط1، 1988م: 160/2، والمآخذ: 3/15–16.

(2) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 132. العِراب: الخيل العربية الأصيلة.

(3) الفسر: 453/2.

(4) ينظر: المنصف: 3/ 139–143.

(5) ينظر: التصريف الملوكي: ابن جنِّي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربيَّة – بيروت، ط1، 1393هـ – 1973م، ص29.

(6) ينظر: الفسر 368/3.

(7) ينظر: **سر صناعة الإعراب**: ابن جنِّي، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط2، 1993م: 66/1، 560.

(8) ينظر: الخصائص: 358/2.

(9) ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي: 322.

أصحابُنا، ولا يُجيزون ثبات هذه الهاء في الوصل، ساكنةً ولا متحركةً، لأنَّها إنَّما تُلحق في الوقف لبيان الألف قبلها، فإذا صرتَ إلى الوصل استغنيتَ عنها باللفظ بعدها، فتقول في الوقف: "وازيداه"، فإذا وصلتَ قلتَ: "وازيدا، واعمرا"، وألحقتَ الهاءَ في الذي تقف عليه، وأسقطتها من الذي لا تقف عليه ... ألا ترى أنَّ من يقول: "هذا خالدّ"، فيُشدِّد الدال في الوقف، فإذا وصل قال: "هذا خالدُ يا فتى"، ومال إلى التخفيف، إلاَّ أنَّه قد يُجريه في الوصل على حدِّ مجراه في الوقف، وكذلك هلَّا جاز للمتنبِّي أن يُلحق الهاء في "قلباه" في الوصل كما كان يثبتها في الوقف، ويجريها للضرورة مجرىً واحدًا؟، قيل: في هذا أمران: أحدهما مكروه، والآخر خطأ فاحش. أمَّا المكروه فإثباته "الهاء" على حد إثباته إيَّاها في الوقف، وهذه ضرورة مستقبحة للمُحدَثِ، وسبيل مثلها ألاَّ يُقاس عليه إلَّا على الاستكراه، وأمَّا الخطأ فإنَّ الذي ذهب إلى هذا فاحتجَّ به، عَدَلَ عن صواب التشبيه، وذلك أنَّه لا يخلو من أن يُجري الكلمة على حدِّ الوقف أو على حدِّ الوصل، فإن كان على حدِّ الوصل، وهو الوجه، لأنَّه ليس وقفًا، فسبيله أن يحذف الهاء أصلًا لِمَا ذكرناه من استغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف، وإن كان على حدِّ الوقف، فقد خالف ذلك بإثباته إيَّاها متحرّكةً لا على حدِّ الوصل أجراها فيحذفها، ولا على حدِّ الوقف فيُسكِّنها، ولا يُعلم منزلةٌ بين الوصل والوقف يُرجَعُ إليها، ويُجري هذه الكلمة عليها، فلهذا كان إثبات هذه "الهاء" متحركة خطأ عندنا، وأمَّا ما رواه الكوفيون من قول الشاعر:

يا مَرْحَباه بحمار ناجية

ومن قول الآخر:

يا مَرْحَباه بحمار عفراء[1]

فشاذٌّ عند أصحابنا، لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفلون به في القياس لِمَا ذكرته، وكذلك ما يروونه للمجنون:

(1) نُسب البيت إلى عروة بن حزام في: **شرح المفصل:** ابن يعيش، قدم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، د ط، 2001م: 9، و **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1986م: 7/ 272، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق: 92، والمنصف: 142/3.

فَقلـتُ: أَيَـا رَبَّـاهُ أَولُ سَـــــأْلَتي لِنَفْسِـــيَ لَيْلى ثُمَّ أَنْـتَ حَسِـــيبُهـا[1]

وأنشدوا له أيضًا:

بِـهِ اعْتِـذْتُ يـا ربّـاهُ مِنْ كـلِّ مُؤْذِرٍ يَبينُ الهوى مِنْ عَنْ يَميني يَسْـــجَحُ[2]

فقد اختاروا ضـــمَّ الهاء في "مرحباه" وكســـرها، ولا وجه له لما ذكرتُ، على أنَّ أبا زيد قد أنشد في نوادره وقرأته على أبي علي:

وَقَـدْ رَابَـنـي قَـولُـهـا: يـاهـنـاهُ وَيـحـكَ ألـحـقـتَ شـــرًّا بشـــرِّ[3]

معنى: ألحقتَ شـرًّا بشـرٍّ، أي: كنّا متهمين فحقَّقت التهمة، فقال: هذه الهاء للوقف، إلاَّ أنَّه شـبَّهها بحرف الإعراب، وما علمتُ أحدًا من أصـحابنا وافقه على هذا، وهذه الهاء التي في "هناه" إنَّما هي بدل من الواو بـــــ"هنوك" و"هنوات"، لعلَّةٍ ثابتةٍ في التصـريف لا يحتمل هذا الموضـع شرحها، فهي بدلٌ من لام الفعل، فلذلك جاز ضمُّها كما تضمُّ همزة "كساء" في قولك: "يا كساء"، وإن كانت بدلًا من الواو التي هي لام الفعل في "كسوت"، وإذا كان قد أجاز ثبات الهاء في "قلباه" في الوصـل، وارتكب حركتها على ما فيه، فالوجه على كلٍّ كسـرها لالتقاء السـاكنين، هي والألف قبلها، ولا أرى للضمِّ وجهًا، وليس بمنزلة "يا مرحباه" فيمن ضمَّ. ألا ترى أنَّ أبا زيد قال: "شبَّهوها بحرف الإعراب فضمُّوها؟" يعني في "يا هناه" على قوله: ولو كانت الهاء في "قلباه" حرفَ إعراب لما جاز ضـمُّها، ولوجب جرُّها بإضـافة الجزِّ إلى "القلب"، و"مرحباه" ليس مضـافًا إليه فجاز أن تُشبَّه هاؤه بنونِ "ملكعان" على ما فيه مِمَّا قدمتُ ذكره، وليست كذلك هاء "حرَّ قلباه" لأنَّه لا يكون اسم واحد على وزن "حرَّ قلباه" فيُشبَّه به، ولو فَتحتَ الهاء من "قلباه" لالتقاء السـاكنين بمجاورتها الألف في هذا المذهب الذي ذكرتُ، وبقي أصـله لكان قياسًـا نحو نون "الآن"، كما أنَّ الهمزة في

(1) البيت في ديوان مجنون ليلى: شرح يوسف فرحات، دار الكتب العلمية – بيروت، دط، دت، ص67.

(2) لم يرد في ديوانه.

(3) البيت لامرئ القيس، ديوانه: تحقيق محمد أبو الفضـــل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، د ط، 1964م، ص160. وسر صناعة الإعراب: 66/1.

"هؤلاء" لو فُتحت لالتقاء الســـاكنين ومجاورتها الألف لكان قياسًـــا، فهذا ما يوجبه القول في هذه الكلمة، وإنَّما تقصَّيتُه لتخليط الناس فيه واضطرابهم»[1].

وفحوى القول أنَّ المتنبِّي أثبت "الهاء" في الوصـــل، وهذا عند الكوفيين جائز، وعند البصريين شاذٌّ أو ضرورة[2]. وابن جنّي – كما ظهر لنا – لا يُجيز إثبات الهاء في "واحرَّ قلباه" متحرّكة ولا ساكنة، لأنَّها إنَّما تَلحقُ في الوقف، وهي في البيت واقعةٌ موقع الوصل، حيث ينبغي أن تُحذف للاســـتغناء عنها بما بعدها، وهو لا يقف عند حدِّ قوله ضـــرورة، بل يذهب إلى أنّها ضرورة مستقبحة على الرغم من أنَّه حُكيَ عن العرب ذلك، واستُشهدَ بشواهد من أشعارهم[3] إلّا أنَّ ابن جني لم يُجِز الحمل على هذه الشواهد للأسباب التي بيّنها، إلّا على الاستكراه.

**ثالثًا – الخاتمة والنتائج:**

تناول هذا البحث توجيه ابن جني لمسائل الانتقاد الصرفيَّة في كتابه الفسر، وقد تبيّن أنَّها توزعت على قسمين؛ قسم من المسائل حاول من خلاله دفع الخطأ عن أبي الطيِّب وهو الغالب، وقسم آخر وجّه فيه نقدًا للشاعر وآخذه عليه. ويمكن إجمال التوجيهات التي خرَّج فيها ابن جنِّي المُشكل الصرفي في شعر المتنبِّي في الآتي:

أ- السماع عن العرب: نحو تخريجه "فريص".

ب- ســـنن العرب في كلامهم: نحو اعتماده في التأويل أســـلوب "إقامة الواحد مقام الجمع"، و"الحمل على المعنى".

ت- القياس على القرآن الكريم: نحو تخريجه: "طِوال السَّـــبيب"، وعلى لغات العرب الثابتة: نحو تخريجه "بوقات". وعلى النظير: نحو تخريجه "أرُوض".

ث- الاعتماد على المعنى الشـــعري (الدلالة) المراد عند الشـــاعر: نحو تخريجه "الرماحان"، و"ترتع".

(1) الفسر: 3/368-369-370.

(2) ينظر: **شرح الرضي على الكافية**: رضي الدين الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس: 158/1، و**المســـاعد على تســـهيل الفوائد**: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر – بيروت، د ط، 1980م: 539/2.

(3) ينظر: الخصائص: 356/2.

ج- الاعتماد على ما روي عن العلماء الثقات الأوائل: نحو تخريجه "سُداس".

ح- الإجازة على الضرورة الشعرية: نحو إجازة إظهار التضعيف في "حالل".

وقد دعم ابن جني حججه في التخريج والإجازة بالشواهد القرآنيَّة الكريمة، والشعر العربيِّ القديم، ومن هذه الجهود نخلُص إلى نتائجَ أهمّها:

1) يسلك ابن جنِّي في عموم تعامله وتخريجاته اللغويَّة لاستعمالات أبي الطيِّب المتنبِّي سبيل التسامح في رواية كلام العرب، ويبيح له استعمال الضعيف أو القليل أو الشاذ، ولا سيّما فيما كان فيه تحاملٌ من النقّاد على المتنبي.

2) إنّ مذهب ابن جنِّي هذا مذهب ثابت أبان لنا علته في كتابه "الخصائص"؛ فقد علَّل ظاهرة إيراد الفصحاء لِمَا ضَعُفَ من الاستعمالات اللغويَّة والصرفيَّة بأنَّهم إنَّما يفعلون ذلك لأنَّهم يرغبون في توسيع مجال القول على أنفسهم، وطالبَ النقاد بعدم مؤاخذتهم على ذلك[1].

3) تظهر لنا هذه التخريجات سعة علم ابن جني، وسعة موضوعيته في كثير من توجيهاته، وسماحته في التعامل مع اللغة الشعرية، وما يفرضه المقام الشعري على الشاعر من حَرَجِ الوزن والقافية.

4) إلاَّ أنَّ هذه السماحة كانت مقيَّدة بالأصول العلميَّة، إذ لم يجد بدًّا من انتقاد الشاعر عند بعض التجاوزات التي لم يجد لها مخرجًا تستقيم به، يظهر ذلك من خلال موقفه من إثبات الهاء في "واحرَّ قلباه".

5) قدَّمت هذه الدراسة نموذجًا عن النقد الصرفيِّ في مجال الشعر، الأمر الذي كشف لنا عن أهمية علم الصرف في مساعدة الناقد على الحكم على جودة الكلام وعدمها، وتلمُّس مواطن الجمال فيه، وأنَّ هذا النوع من النقد أسهم في الكشف عن اتِّحاد المعنى والصرف في النصوص الشعريَّة.

وفي ضوء النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها، يوصي البحثُ بضرورة تناول كتب الشروح الشعريَّة القديمة بدراسات معمَّقة تكشف أثر القاعدة الصرفية في تفسير الشعر وفهمه، الأمر الذي يبرز فاعليَّة الصرف العربيِّ وعلاقته بالدلالة إلى جانب النحو العربي.

(1) ينظر: الخصائص 319/3.

## المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1) **الإبانة عن سرقات المتنبِّي:** أبو سعد العميدي، تحقيق إبراهيم البساطي، دار المعارف – القاهرة، د ط، 1969م.
2) **أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه:** عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية – القاهرة.
3) **البحث البلاغي والنقدي في كتاب المآخذ على شراح ديوان المتنبِّي** لابن معقل الأزدي: عبد العزيز بن صالح العمار، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، 1433هـ.
4) **التبيان في شرح ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي:** المنسوب خطأ للعكبري، تحقيق مصطفى السقا – إبراهيم الأبياري – عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط1، 1956م.
5) **التصريف الملوكي:** ابن جنِّي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربيَّة – بيروت، ط1، 1393هـ – 1973م.
6) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1986م.
7) **الخصائص:** ابن جنِّي، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية – بيروت، د ط، د.ت.
8) **ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي:** تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، د ط، د ت.
9) **ديوان أبي النجم العجلي:** صنعه وشرحه علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض – الرياض، د ط، 1981م.
10) **ديوان الكميت:** تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر – بيروت، ط1، 2000م.

11) **ديوان امرئ القيس:** تحقيق محمد أبو الفضـل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، د ط، 1964م.

12) **ديوان زياد الأعجم:** تحقيق يوسف بكار، دار المسيرة، ط1، 1983م.

13) **ديوان مجنون ليلى:** شـرح يوسـف فرحات، دار الكتب العلمية – بيروت، دط، دت.

14) **الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيِّب وساقط شعره:** أبو علي الحاتمي، تحقيق محمد يوسف نجم، منشورات دار صادر – بيروت، د ط، 1965م.

15) **سـر صـناعة الإعراب:** ابن جنِّي، دراسـة وتحقيق حسـن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط2، 1993م.

16) **شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** بهاء الدين بن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط16، دار الفكر– بيروت، 1974م.

17) **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، 1975.

18) **شـرح المفصـل:** ابن يعيش، قدم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، د ط، 2001م.

19) **شرح ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي:** أبو الحسن الواحدي، تحقيق فريدريك دتريصي، برلين، ط1، 1861م.

20) **شـعر المتنبِّي بين ابن جنِّي والمعري – دراسـة نقدية مقارنة:** محمد الشـعير، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، جامعة البعث – سوريا، 2017م.

21) **ضرائر الشعر:** ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس– القاهرة، ط1، 1980.

22) **غريب الحديث:** أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن.

23) **الفتح على أبي الفتح:** ابن فُورَّجة البروجردي، تحقيق عبد الكريم الدُّجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد، ط1، 1987م.

24) **الفسر**: ابن جنِّي، تحقيق د. رضا رجب، صدر عن دار الينابيع – دمشق، ط1، 2004م.

**25)الكتاب**: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب– بيروت، ط3، 1983م.

26) **اللامع العزيزي**: أبو العلاء المعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية –الرياض، ط1، ج2008/1، ج2010/2، ج2011/3، ج2012/4.

27) **لسان العرب**: إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لبنان العرب – بيروت، د.ت.

28) **المآخذ على شرَّاح ديوان المتنبِّي**: ابن معقل الأزدي المهلبي، تحقيق د. عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، ط2، 2003م.

29) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط1، 1965م.

30) **المُحتَسب**: ابن جنِّي، تحقيق علي النجدي ناصيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، بلا ط، 1994م.

31) **المساعد على تسهيل الفوائد**: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر – بيروت، د ط، 1980م.

32) **معجز أحمد – شرح ديوان المتنبِّي**: المنسوب خطأ للمعري، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف – مصر، ط1، 1988م.

33) **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**: ابن جنِّي، دار إحياء التراث القديم – بيروت، ط1، 1954م.

34) **المنصف في السارق والمسروق منه**: ابن وكيع التنيسي، تحقيق د. محمد عزام، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات – الرياض، ط1، 1429هـ.

35) **النقد الأدبي ومذاهبه**: د. محمد مندور، دار نهضة مصر – القاهرة، د ط،1996م.

36) **النقد العربي القديم (1) قضايا وأعلام:** د. أحمد دهمان، منشورات جامعة البعث – سوريا، ط3، 2007م.

37) **النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري:** د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات وزارة الثقافة والفنون– بغداد، د ط، 1987م.

38) **النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري:** سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى – العراق، 2006م.

39) **الوَسَاطة بين المتنبِّي وخصومه:** القاضي الجرجاني (ت392هـ)، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، 1966م.